إصدارات مركز الدراسات
والإعلام الاقتصادي

تداعيات تراجع حجم المساعدات الدولية على الوضع الإنساني والاقتصادي في اليمن

بواسطة: خالد عبدالله/ نقلا عن وكالة رويترز

يونيو 2025

تقرير حول

تداعيات تراجع حجم المساعدات الدولية على الوضع الإنساني والاقتصادي في اليمن

يونيو 2025

إعداد/

محمد غالب

وحدة الرصد والدراسات الاقتصادية

بمركز الدراسات والإعلام الاقتصادي

STUDIES & ECONOMIC MEDIA CENTER

مركز الدراسات والإعلام الاقتصادي

المحتويات

مقدمة 4
حجم المساعدات الإنسانية لليمن 6
المساعدات الأمريكية لليمن 8
قرار إيقاف المساعدات الأمريكية 10
تداعيات تقليص التمويل الدولي على الوضع الإنساني في اليمن : 12
- إنعدام الأمن الغذائي 13
- تدهور الخدمات الصحية 14
- تدهور أنشطة الحماية المنقذة للحياة في اليمن 15
- تدهور الوضع الاقتصادي وانخفاض قيمة العملة المحلية 16
البدائل والحلول المقترحة: 17
- الدعوة لخطة انسحاب تدريجي للمساعدات متوازية مع التنمية 17
- تمويل التنمية عبر الموارد المحلية وتفعيل المؤسسات 17
- إعادة تفعيل وتعزيز الدعم الدولي التقليدي 18
- تعزيز الشفافية وتوسيع قاعدة الشراكات المحلية 18
- البحث عن مصادر تمويل بديلة ومبتكرة 18
- توطين العمل الإنساني وتبني نهج الترابط الثلاثي 19
ختامًا 20
المصادر والمراجع 21

مقدمة :

منذ اندلاع الصراع المسلح في اليمن عام 2015، دخلت البلاد في دوامة من الأزمات المتداخلة التي طالت جميع مناحي الحياة، لتتحول تدريجيًا إلى واحدة من أكبر الأزمات الإنسانية في العالم.

ومع تفاقم النزاع المسلح بين الحكومة اليمنية المعترف بها دوليًا وجماعة الحوثي، وبدعم وتدخلات إقليمية ودولية متشابكة، تعرّضت البنية التحتية الوطنية لانهيار شبه كامل، وتراجعت مؤشرات التنمية بشكل حاد، مما أسفر عن تفشي الفقر، وارتفاع معدلات النزوح، واتساع رقعة الاحتياجات الإنسانية لتشمل أكثر من ثلثي سكان البلاد.

في هذا السياق المتأزم، لعبت المساعدات الدولية دورًا جوهريًا في الحد من الانهيار الكامل، إذ اعتمدت عليها ملايين الأسر لتلبية احتياجاتها الأساسية في ظل عجز مؤسسات الدولة. وقدّمت الجهات المانحة، عبر وكالات الأمم المتحدة والمنظمات الإنسانية، تمويلًا تراكمياً تجاوز 29 مليار دولار [1] منذ عام 2015، ساند مختلف القطاعات الحيوية، كالأمن الغذائي، والرعاية الصحية، والمياه، والتعليم، والمأوى، وإلى جانب التمويل المنسق عبر الأمم المتحدة، تلقّى اليمن مساعدات إنسانية وتنموية مباشرة خارج هذا الإطار، قدمتها المملكة العربية السعودية، ودولة الإمارات العربية المتحدة، ودولة الكويت، الولايات المتحدة الأمريكية وتركيا وقطر وعدد من الدول والمنظمات الأخرى، على شكل دعم مباشر للبرامج الإغاثية، والمساعدات الطبية، والمشتقات النفطية، وتمويل مشاريع البنية التحتية.

ومع ذلك، شهدت السنوات الأخيرة تراجعًا مقلقًا في التزامات المانحين، سواء عبر القنوات الأممية أو خارجها، لا سيما مع حلول عام 2025، الذي سجّل أدنى تغطية تمويلية لخطة الاستجابة الإنسانية منذ أكثر من عقد، بنسبة لا تتجاوز 9 % حتى مايو، ما يعكس حجم التحديات التمويلية التي تواجه المنظومة الإنسانية في اليمن، ويضع مصير ملايين المحتاجين في مهب المجهول.

جاء هذا التراجع في لحظة بالغة الحساسية، إذ كانت اليمن قد دخلت عام 2025 بأرقام صادمة: أكثر من 19.5 مليون شخص بحاجة إلى مساعدات إنسانية، ولم تقتصر التداعيات على الجوانب الإنسانية فحسب، بل امتدت إلى الاقتصاد الوطني، الذي يشهد انهيارًا شبه تام، حيث خسرت اليمن نحو 90 مليار دولار من ناتجه المحلي منذ بداية الحرب، وفقد أكثر من 600 ألف شخص وظائفهم. ويعيش 58 % من السكان في فقر مدقع [2].

1 - تقارير مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (OCHA) https://fts.unocha.org/plans/477/summary

2 - الأمم المتحدة في اليمن "تقرير حالة اليمن"

وقد انعكس تقليص التمويل الدولي على عمليات المساعدات في مختلف القطاعات، إذ توقفت برامج حيوية في مجالات الغذاء، الصحة، المياه، التعليم، والحماية. كما تضررت عمليات عشرات المنظمات المحلية والدولية، مما أدى إلى تسريح المئات من العاملين في المجال الإنساني، وحرمان ملايين المستفيدين من الخدمات الأساسية. وتواجه منظمات شريكة، بما فيها تلك التي تقودها النساء، خطر الإغلاق التام بسبب نقص التمويل، ما يهدد بتقويض البنية المجتمعية الداعمة للفئات الهشة.

يُعد هذا التقرير محاولة لفهم التداعيات المركبة لتقلص التمويل الإنساني في اليمن، من حيث تأثيره المباشر على حياة المستفيدين، وانعكاساته الاقتصادية والاجتماعية، وأثره على المنظومة الإنسانية ككل، مع التركيز على تداعيات توقف التمويل الأمريكي باعتباره يشكل نسبة هي الأكبر بين المانحين الدوليين لليمن، كما يستعرض أبرز ملامح التمويل الإنساني لليمن خلال السنوات الماضية، ويحلل فجوات التمويل الأخيرة، ويقدم تصورًا أوليًا للخيارات البديلة الممكنة لتقليل الأضرار وتعزيز صمود المجتمعات.

وفي ظل استمرار الحرب، وتعدد مراكز النفوذ، وغياب أفق سياسي واضح، يظل سؤال "من يسد هذا الفراغ؟" مطروحًا بإلحاح، خاصة في ضوء تراجع التزامات المانحين التقليديين، وتحوّل أولويات السياسة الدولية. ومن هنا، تبرز الحاجة إلى حوار جديد حول مستقبل المساعدات في اليمن، يراعي خصوصية المرحلة، ويوازن بين الاستجابة الإنسانية والتنموية، ويُشرك الفاعلين المحليين والإقليميين والدوليين في صياغة حلول أكثر استدامة.

حجم المساعدات الإنسانية لليمن:

يقدر عدد المحتاجين للمساعدات الإنسانية خلال العام 2025 بنحو 19.5 مليون شخص، أي نصف السكان، بزيادة تقدر 1.3 مليون شخص عن العام 2024، بينما يعاني 17.1 مليون يمني من انعدام الأمن الغذائي، وتواجه 6 ملايين حالة منهم خطر المجاعة، ويعيش ما يقارب 4.8 ملايين شخص في حالة نزوح داخلي، وسط ظروف مأساوية تفتقر إلى أبسط مقومات الحياة [3] ، ويموت طفلًا يمنيًا كل عشر دقائق بسبب الجوع أو الأمراض التي يمكن الوقاية منها [4].

لذا تنشط وكالات الأمم المتحدة والعديد من المنظمات الدولية لتقديم مساعدات إنسانية لليمن منذ 2015م، وبلغ إجمالي الدعم المقدم ما يقارب 29 مليار دولار أمريكي، تم تقديم نحو 20 مليار دولار من هذا الدعم عبر مؤتمرات المانحين، ضمن إطار خطة الاستجابة الإنسانية لليمن، بهدف تخفيف المعاناة الإنسانية المتفاقمة، كما تم تقديم ما يقارب 9 مليارات دولار كمساعدات إنسانية خارج نطاق خطة الاستجابة الإنسانية، كما هو موضح في الجدول التالي

3 - خطة الاحتياجات والاستجابة الإنسانية في اليمن 2025 تم النشر في 15يناير 2025
4 - تقرير منظمة اليونيسيف

العام	المبلغ المطلوب (مليار دولار)	المبلغ الممول عبر خطة الاستجابة الإنسانية (مليار دولار)	التمويل خارج خطة الاستجابة الإنسانية (مليون دولار)	اجمالي التمويل لليمن (مليار دولار)
2015	1.60	874.2 مليون دولار	877.2	1.75
2016	1.63	1.03	777.9	1.80
2017	2.34	1.76	608.4	2.37
2018	3.11	2.50	2.74 مليار دولار	5.24
2019	4.19	3.64	435.1	4.08
2020	3.38	1.99	265.4	2.26
2021	3.85	2.42	915.6	3.34
2022	4.27	2.31	501.7	2.82
2023	4.34	1.78	434.2	2.21
2024	2.71	1.54	835.9	2.37
2025	2.48	213.6 مليون دولار	31.6	0.2136

جدول يوضح تفاصيل الدعم الدولي لليمن منذ العام 2015 [5]

وإلى جانب التمويل المنسّق عبر الأمم المتحدة، تلقّى اليمن مساعدات إنسانية وتنموية مباشرة خارج هذا الإطار، قدمتها المملكة العربية السعودية، ودولة الإمارات العربية المتحدة، ودولة الكويت، وعدد من الدول والمنظمات الأخرى بما فيها الولايات المتحدة الأمريكية وتركيا وغيرها ، على شكل دعم مباشر للبرامج الإغاثية، والمساعدات الطبية، والمشتقات النفطية، وتمويل مشاريع البنية التحتية.

تُقدَّم المساعدات الدولية لليمن عبر مجموعة واسعة من المنظمات والوكالات الدولية والمحلية، منها 11 وكالات تابعه للأمم المتحدة ، و58 منظمة دولية غير حكومية، 128 منظمة محلية، [6] حيث ساهم الدعم في تخفيف حدة الأزمة الإنسانية إلى حد ما، إلا أن العامين الماضيين شهدا تراجعًا كبيرًا في حجم التمويل نتيجة تقليص المساهمات من قِبل عدد من المانحين، أدى هذا التراجع إلى دفع أعداد كبيرة من السكان نحو حافة الجوع، وهو ما ينذر بحدوث تداعيات إنسانية خطيرة ما لم يتم تدارك هذا الامر بشكل عاجل.

ولعل من أبرز صور هذا التراجع في التمويل من قبل المانحين، إعلان الولايات المتحدة الامريكية إيقاف جزء كبير من المساعدات الإنسانية، ما أثر بشكل كبير على أداء المنظمات الاغاثية الدولية والمحلية، وهو ما يزيد من صعوبة الوضع الإنساني في البلاد.

5 - مرجع سابق - تقارير مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (OCHA)
6 - مرجع سابق - خطة الاستجابة الإنسانية لليمن 2025

المساعدات الأمريكية لليمن:

قدّمت الولايات المتحدة الأمريكية عددًا من التدخلات والمساهمات الاقتصادية والإنسانية في اليمن، بهدف دعم جهود التنمية والحد من تداعيات الأزمة الإنسانية التي تشهدها البلاد منذ قرابة عقد من الزمن.

تُعد الولايات المتحدة الأمريكية من أبرز المانحين الدوليين في المجال الإنساني لليمن منذ اندلاع الحرب في العام 2015، حيث قدّمت ما يزيد عن 6.4 مليار دولار[7] عبر الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (USAID)، تم توجيهها لتأمين الاحتياجات الأساسية كالغذاء، والرعاية الصحية، والمياه، والتعليم، وساهمت في تخفيف تدهور الوضع الإنساني في اليمن.

وقد تم تقديم هذه المساعدات عبر (USAID) من خلال مجموعة من المنظمات الدولية والمحلية، حيث تم تنفيذ عدد من البرامج التنموية والإنسانية ، من أبرزها: برنامج الاستقرار الاقتصادي في اليمن (YESS)، وبرنامج دعم المجتمعات اليمنية "معًا أقوى" (YCST)، إضافةً إلى برنامج دعم النظام الصحي بالتعاون مع كل من منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف) ومنظمة الصحة العالمية، وعدد من البرامج التنموية الأخرى.

بالإضافة الى توقيع اتفاقية مساعدة تنموية في أبريل 2024، بين الولايات المتحدة والحكومة اليمنية تمتد لخمسة أعوام (2024-2029)، وتهدف إلى تعزيز النمو الاقتصادي، وتحسين فرص الوصول إلى خدمات المياه، والصحة، والتعليم، بالإضافة إلى دعم الحوكمة، والمصالحة المجتمعية، وتقوية قدرات مؤسسات الدولة في مجالات بناء السلام على المستويين المحلي والوطني.

7 - مرجع سابق - تقارير مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (OCHA)

وقد شملت المساعدات الأمريكية لليمن مجالات متعددة من أهمها:

دعم التنمية الاقتصادية:

من خلال توفير الدعمين الاقتصادي والفني.

تعزيز الاستقرار السياسي:

عبر دعم الجهود السياسية ومسارات التحول الديمقراطي.

المساعدات الإنسانية:

من خلال توفير الإغاثة للنازحين والفئات الأشد احتياجًا.

وتخللت هذه الفترة عملية تعليق جزئية للمساعدات الأميركية، لا سيما في المناطق الواقعة تحت سيطرة جماعة الحوثي بين عامي 2020 و2021، بسبب القيود المفروضة على العمليات الإنسانية، كانت لها آثار سلبية واضحة، فقد أُجبرت عدة برامج غذائية وصحية على الإغلاق، وتوقفت المساعدات المنتظمة لملايين الأسر، وأدى إلى تدهور الأمن الغذائي والصحي في المناطق المتأثرة، مما دفع ست منظمات دولية، بما في ذلك منظمة كير، لجنة الإنقاذ الدولية، منظمة رعاية الأطفال، المجلس النرويجي للاجئين، أوكسفام، وميرسي كوربس، إلى إصدار بيان تطالب فيه الوكالة باستئناف مساعداتها في اليمن.

العام	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023	2024	2025
المساهمة مليون دولار	207.9	316.2	611.9	547.1	1,063.50	680.9	677.1	970.3	689.2	768.6	16.1
الإجمالي	**6.448 مليار دولار**										

جدول يوضح المساعدات الأمريكية لليمن منذ العام 2015 [8] .

8 - مرجع سابق - تقارير مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية .(OCHA)

قرار إيقاف المساعدات الأمريكية :

في يناير 2025، أصدر الرئيس الأمريكي دونالد ترامب قرارًا تنفيذيًا يقضي بإيقاف المساعدات الخارجية الأمريكية لمدة 90 يومًا، بهدف مراجعة كفاءة هذه البرامج ومدى توافقها مع السياسة الخارجية الأمريكية. القرار شمل وقف التمويل المخصص للدول الأجنبية، والمنظمات غير الحكومية، والمقاولين والمنظمات الدولية، كما تم إلغاء نحو 83 % من برامج الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، ونقل البرامج المتبقية إلى وزارة الخارجية.

عمل هذا القرار على إحداث شلل شبة تام للعمل الإنساني في اليمن، حيث اضطرت عدد كبير من المنظمات الأممية إلى تعليق العديد من برامجها، بينما واجهت المنظمات الإغاثية صعوبة في تأمين مصادر بديلة للتمويل، خصوصا مع تزامن هذا القرار مع قرار الولايات المتحدة بتصنيف جماعة الحوثي منظمة إرهابية، مما أدى الى تعميق حجم الأزمة الإنسانية في اليمن خصوصا المناطق الخاضعة لسيطرة جماعة الحوثي .

ولم تقتصر تأثيرات القرار الأمريكي على المنظمات الدولية فقط، بل تعدى ذلك إلى التأثير على المساعدات الأوروبية أيضا حيث بدأت بعض الدول الأوروبية تحذو حذو الولايات المتحدة الأمريكية في تقليص مساعداتها الإنسانية، وهو ما يزيد من صعوبة الوضع الإنساني في البلاد.

بدأت الآثار السلبية لقرار تقليص المساعدات الإنسانية بالظهور بشكل واضح على الأرض، حيث أفاد مسؤولون في وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل في عدن لوكالة رويترز، بأن عددًا من المنظمات العاملة في المجال الإنساني قد أعلنت عن إيقاف

أو تقليص أنشطتها، بالإضافة إلى تسريح أعداد من موظفيها، لاسيما في المناطق ذات الكثافة السكانية العالية الواقعة تحت سيطرة جماعة الحوثي في شمال ووسط وغرب البلاد، ويُتوقع أن يسهم هذا التراجع في زيادة معدلات البطالة المرتفعة أصلًا، مما يفاقم من الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية الهشة في هذه المناطق [9].

كما خلف تعليق المساعدات الإنسانية من قِبل الولايات المتحدة الأمريكية آثارًا سلبية على حياة النازحين، والتي بدأت تظهر بوضوح في محافظة مأرب - التي تضم أكبر تجمع للنازحين داخليًا - حيث أدى هذا القرار إلى إلغاء عدد من المشاريع الإنسانية الحيوية التي كانت تخدم ما يزيد عن 62 % من إجمالي النازحين في اليمن، وأدى إلى توقف أكثر من 70 % من مشاريع إدارة المخيمات، و60 % من برامج الصحة والتعليم في مأرب، بالإضافة إلى أن أكثر من 18 ألف أسرة نازحة مهددة بالإخلاء، نتيجة تردي الوضع الاقتصادي واستمرار تدفق النازحين الجدد، كما أن غياب البدائل وعدم توفر مصادر تمويل كافية لاستمرار هذه البرامج سيؤدي إلى تعطّل عدد من الخدمات الأساسية، من أبرزها برامج الأمن الغذائي، والرعاية الصحية، والمياه، والصرف الصحي، إضافة إلى جهود مكافحة الأوبئة، مما يشكّل تهديدًا مباشرًا لحياة آلاف المستفيدين من هذه المشاريع [10].

9 - تقرير خبري تم نشرة في موقع DW بتاريخ 2025-2-22 نقلا عن وكالة رويترز.

10 - مدير الوحدة التنفيذية لمخيمات النازحين بمأرب (مداخله في ندوة نظمها مركز الدراسات والاعلام الاقتصادي في 2 يونيو 2025)

تداعيات تقليص التمويل الدولي على الوضع الإنساني في اليمن :

يشهد اليمن منذ أواخر عام 2023 تدهورًا متسارعًا في الوضع الإنساني، نتيجة نقص التمويل الدولي المخصص للمساعدات الإنسانية، ما شكّل نقطة تحول حاسمة في مسار العمل الإغاثي في البلاد. وقد بدأ هذا التدهور بقرار برنامج الأغذية العالمي تعليق توزيع المساعدات الغذائية في المناطق الخاضعة لسيطرة جماعة الحوثي، وهو القرار الذي ترتّب عليه حرمان ما يقارب 9.5 مليون شخص من الدعم الغذائي الأساسي، ما فتح الباب أمام تفاقم الأوضاع المعيشية لشرائح واسعة من السكان.

وفي مطلع عام 2025، اتخذت الأزمة أبعادًا أكثر تعقيدًا، مع إعلان الولايات المتحدة الأمريكية وقف جزء كبير من مساعداتها الإنسانية، بالتزامن مع إعادة تصنيف جماعة الحوثي كمنظمة إرهابية أجنبية. هذا الإجراء مثّل منعطفًا حادًا في مسار العمل الإنساني في اليمن، حيث أسفر عن انسحاب عدد كبير من الشركاء الدوليين، وتوقف مشاريع إنسانية كانت تخدم الملايين، لا سيما في المناطق الخاضعة لسيطرة جماعة الحوثي ذات الكثافة السكانية العالية.

وإلى جانب النقص الحاد في التمويل، تواجه المنظمات الإنسانية تحديات ميدانية أخرى معقدة، خاصة في المناطق الخاضعة لسيطرة جماعة الحوثي، حيث تفرض السلطات المحلية قيودًا صارمة على أنشطة المنظمات، تشمل الاعتقالات التعسفية للعاملين، فرض رسوم وإتاوات غير قانونية، ونهب المستودعات، وقد أدت هذه الممارسات إلى تعطيل عمليات التوزيع، وعرقلة الاستجابة، وزيادة اعتماد

المجتمعات المحلية على آليات مواجهة سلبية، بما في ذلك اللجوء إلى آليات غير آمنة للحصول على الغذاء أو الخدمات الصحية.

ومما فاقم الأزمة، أن العام 2025 يشهد أدنى مستوى تمويلي منذ أكثر من عقد، حيث لم تُغطَّ حتى منتصف مايو سوى 9 % فقط من إجمالي متطلبات خطة الاستجابة الإنسانية البالغة 2.48 مليار دولار ، ما يجعل إمكانية الاستمرار في تقديم الحد الأدنى من الدعم الإنساني موضع شك، وينذر بتدهور غير مسبوق في الوضع الإنساني ما لم يتم تدارك الأمر بشكل عاجل.

ولمعالجة نقص التمويل عملت الأمم المتحدة على إعادة ترتيب أولويات العمل الإنساني في اليمن، حيث عملت على تقليص متطلبات خطة الاحتياجات والاستجابة الإنسانية للعام 2025 الى 1.42 مليار دولار أمريكي لمساعدة 8.8 مليون شخص بحلول ديسمبر 2025.

وفي ضوء ما سبق، يتناول هذا التقرير بعضا من تداعيات نقص التمويل الدولي على الجوانب الإنسانية في اليمن، مع التركيز على القطاعات ذات الأولوية مثل الأمن الغذائي، الصحة، والحماية، وغيرها من الخدمات الأساسية.

1. انعدام الأمن الغذائي:

يشهد اليمن واحدة من أسوأ أزمات انعدام الأمن الغذائي على مستوى العالم، حيث يعاني نحو 17.6 مليون شخص من انعدام الأمن الغذائي بدرجات متفاوتة، وقد تفاقمت هذه الأزمة بشكل كبير نتيجة تقليص برنامج الأغذية العالمي (WFP) لحجم مساعداته بسبب نقص التمويل، ما أدى إلى خفض عدد المستفيدين من 3.6 مليون إلى 2.8 مليون شخص فقط، هذا التخفيض يعني حرمان مئات الآلاف من الأسر الأشد فقرًا من الوصول إلى الحد الأدنى من احتياجاتهم الغذائية، في ظل ارتفاع أسعار المواد الأساسية وتراجع القدرة الشرائية للسكان.

كما أُجبرت برامج المساعدات التغذوية على تقليص نطاقها إلى مستويات حرجة، مما أثر سلبًا على جهود الوقاية من سوء التغذية لدى الفئات الأضعف، خصوصًا الأطفال والنساء الحوامل والمرضعات والفتيات، حيث تضرر نحو 654,000 مستفيد، ما يعادل 80٪ من خطة عام 2025. أما برنامج إدارة سوء التغذية الحاد والمتوسط، فقد واجه خطر الانقطاع الكامل للإمدادات الغذائية بعد شهر أبريل في المناطق الخاضعة لسيطرة جماعة الحوثي، في حين تواجه المناطق الواقعة تحت إدارة الحكومة المعترف بها دوليًا أزمة تمويل مماثلة قد تبدأ اعتبارًا من أغسطس، مما يهدد استمرارية خدمات التغذية بشكل واسع [11].

11 - تقرير برنامج الغذاء العالمي تم النشر في 28 ابريل 2025. https://reliefweb.int/report/yemen/wfp-yemen-situation-report-3-16-april-2025-enar

وفي حال عدم تلبية الاحتياجات التمويلية العاجلة، من المرجّح أن يتدهور الوضع بشكل أكبر، مما قد يدفع نحو ستة ملايين شخص إضافي إلى مراحل متقدمة من انعدام الأمن الغذائي (المرحلة الرابعة أو ما فوقها)، ويعرض ما يقارب 400,000 من صغار المزارعين لفقدان مصادر دخلهم وغذائهم الأساسية. ومن المتوقع أن يؤدي ذلك إلى زيادة الاعتماد على أغذية منخفضة الجودة واعتماد استراتيجيات سلبية للتكيّف، وقد يصل الوضع إلى ظروف تشبه المجاعة إذا استمر الفشل في إنتاج أو توفير الغذاء بشكل كافٍ. [12]

2. تدهور الخدمات الصحية:

انعكس النقص الحاد في التمويل الدولي، سلبًا على مختلف جوانب الحياة الأساسية للسكان، خاصة في مجالي الأمن الغذائي والرعاية الصحية، فقد أدى تقليص التمويل خلال الفترة الماضية إلى خفض الحصص الغذائية لنحو 8 ملايين شخص، بينهم نساء وأطفال، كما أُغلقت عشرات المرافق الصحية المدعومة دوليًا، وأشارت تقارير صادرة عن مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية إلى أن تراجع الدعم الأميركي ساهم في إضعاف برامج المياه والصرف الصحي، مما ساعد على تفشي الأمراض المعدية مثل الكوليرا، التي أصابت أكثر من 2.5 مليون شخص منذ عام 2016.

كما شهد النظام الصحي في اليمن تدهورًا حادًا جراء نقص التمويل، حيث توقفت العديد من المرافق عن تقديم علاجات ضرورية كعلاج السكري (الأنسولين)، وتراجعت خدمات التلقيح والرعاية الأولية، خاصة في المناطق النائية، ما يزيد من مخاطر تفشي الأوبئة وارتفاع معدلات الوفيات بين الفئات الأشد ضعفًا. وتشير التقديرات إلى أن غياب التمويل الضروري سيؤدي إلى توقف 771 مرفقًا صحيًا عن العمل، مما يحرم نحو 6.9 مليون شخص من الحصول على الرعاية الصحية الأولية والثانوية المنقذة للحياة، إلى جانب حرمان 2.7 مليون امرأة وفتاة في سن الإنجاب من خدمات الرعاية الإنجابية، بما في ذلك أكثر من 30,000 امرأة حامل بحاجة إلى رعاية متخصصة. [13]

وفي حال عدم تقديم دعم فوري ومستدام، فإن هذه التحديات مرشحة للتفاقم، مما سيؤدي إلى انهيار شبه كامل للمنظومة الصحية، وزيادة تفشي الأوبئة والأمراض القابلة للوقاية، وارتفاع معدلات الوفاة في صفوف الفئات الأكثر هشاشة، لا سيما النساء والأطفال.

12 - ملحق خطة الاستجابة الإنسانية في اليمن للعام 2025 تم النشر في تاريخ 13 مايو 2025م
13 - نفس المرجع (ملحق خطة الاستجابة الإنسانية في اليمن للعام 2025)

3. تدهور أنشطة الحماية المنقذة للحياة في اليمن:

يواجه اليمن أزمة حماية حادة، تُعد من أكثر الأزمات تعقيدًا على مستوى العالم، بفعل الصراع المستمر، والنزوح الجماعي، ومخاطر الذخائر المتفجرة، والانهيار المؤسسي، إلى جانب الحرمان المنهجي من الحقوق. ومع تصنيف 37 % من المديريات ضمن مناطق عالية الخطورة، أصبح ملايين الأشخاص، لا سيما النساء والأطفال وذوو الإعاقة والنازحون، عرضة لانتهاكات جسيمة في ظل ضعف خدمات الحماية الأساسية، كما أدى نقص التمويل إلى حرمان أكثر من مليوني شخص من الوصول إلى خدمات حيوية مثل المساعدة القانونية، وحماية الطفل، والدعم النفسي والاجتماعي، وخدمات العنف القائم على النوع الاجتماعي، والمساحات الآمنة، والحد من أخطار الذخائر المتفجرة.

وتفاقمت هذه الأوضاع بشكل خاص نتيجة تعليق الولايات المتحدة جزءًا كبيرًا من مساعداتها الإنسانية، حيث تسبب هذا القرار في اضطراب واسع النطاق بأنشطة الحماية في 254 مديرية عبر 20 محافظة، منها 108 مديريات مصنفة ضمن أعلى درجات الشدة. كما أوقف تمويلًا بقيمة 24 مليون دولار، مما أدى إلى تجميد المساعدات المنقذة للحياة الموجهة للفئات الأشد ضعفًا، وحرمان أكثر من مليوني شخص من التدخلات الحيوية. كما تأثرت عمليات 18 منظمة شريكة و75 مشروعًا، وتضرر أكثر من 1,000 موظف ميداني، بما في ذلك منظمات محلية تقودها نساء، تواجه بعضها خطر الإغلاق الكامل. وتسبب تعليق أنشطة الرصد في حرمان نحو 838,000 شخص من الدعم الوقائي، مما أضعف قدرة الشركاء على اكتشاف المخاطر والاستجابة السريعة لها. [14]

وفي حال استمرار نقص التمويل، فإن أنظمة الحماية التي تم بناؤها على مدى سنوات – بما في ذلك الشبكات المجتمعية، وخدمات إدارة الحالات، والمساحات الآمنة، والاستجابة لعمليات الإخلاء – ستكون مهددة بالانهيار الكامل. وسيؤدي ذلك إلى توقف أنشطة مراقبة الحماية، وإزالة الألغام، والتوعية بالمخاطر، مما سيحرم نحو مليوني شخص إضافي من الوصول إلى خدمات الحماية المنقذة للحياة. كما ستتوقف إدارة الحالات لأكثر من 150,000 شخص، ولن يتمكن عشرات الآلاف من الحصول على الوثائق المدنية، في حين ستُترك قرابة 921,000 امرأة وفتاة دون دعم في حالات العنف القائم على النوع الاجتماعي، مما يزيد من تعرضهن لمخاطر العنف والاستغلال، ويقوّض الإنجازات التي تحققت في مجال الحماية خلال السنوات الماضية. [15]

14 - تقرير صندوق الأمم المتحدة للسكان ومجموعة الحماية: اليمن: أمر وقف العمل وأثره على أنشطة الحماية المنقذة للحياة في اليمن، نشر بتاريخ 8 ابريل 2025.
15 - مرجع سابق - خطة الاستجابة الإنسانية في اليمن للعام 2025.

4. تدهور الوضع الاقتصادي وانخفاض قيمة العملة المحلية

يعيش الاقتصاد اليمني حالة من الانهيار العميق جراء سنوات الصراع، ويُعد اعتماده المزمن على التدفقات المالية الخارجية، لا سيما المساعدات الدولية، أمراً حيوياً للحفاظ على حد أدنى من النشاط الاقتصادي. إن أي تقليص في حجم هذه المساعدات لا يُحدث مجرد فجوة تمويلية، بل يُطلق سلسلة من التداعيات الاقتصادية الكارثية التي تُفاقم الركود وتُقوض أي فرصة للتعافي.

لقد أدت هذه التغيرات بالفعل إلى انكماش حاد في النشاط الاقتصادي وتراجع ملموس في الطلب الكلي. فالمساعدات الدولية تُغذي جزءاً كبيراً من الطلب الكلي عبر زيادة القوة الشرائية للسكان. ومع تراجع الدعم الدولي وتوقف عدد من برامج المساعدات، انخفضت هذه القوة الشرائية بشكل كبير، مما قد يجبر الشركات المحلية على خفض الإنتاج، ويعيق نمو الناتج المحلي الإجمالي، تزامنًا مع هذا التقليص.

ومؤخرا شهد الاقتصاد اليمني تدهورًا ملحوظًا، حيث فقدت العملة المحلية (الريال اليمني) حوالي 25 % من قيمتها خلال الأشهر الأخيرة، مما أدى إلى ارتفاع أسعار المواد الغذائية والوقود بشكل كبير، وهو ما يُغذي بدوره معدلات التضخم.

بالتوازي مع ذلك، تواصلت تحديات سوق العمل في اليمن، حيث تُشكّل المساعدات الدولية مصدراً مهماً لفرص التوظيف ضمن المنظمات المحلية والدولية، وكذلك في البرامج الممولة. ومع ذلك، أدى تقليص الدعم من بعض الجهات الدولية إلى توقف عدد من هذه المنظمات عن تقديم خدماتها، مما انعكس سلباً على فرص العمل، خاصة في القطاع الإغاثي. هذا الانخفاض في التوظيف زاد من الضغوط على سوق العمل وأثر على سبل العيش للعديد من الأسر.

كما أسهم تراجع التمويل الخارجي في إبطاء تنفيذ عدد من المشاريع التنموية والخدمية، مما أثّر على جهود التعافي الاقتصادي المحلي، وحدّ من القدرة على توفير فرص عمل جديدة، ويُشكل هذا التراجع أيضاً تحدياً أمام تنفيذ خطط إعادة الإعمار والتنمية المجتمعية، التي تُعد ضرورية لدعم الاستقرار والنمو الاقتصادي المستقبلي.

وفي ضوء هذه التطورات يعد تقليص المساعدات الدولية لليمن، صدمة اقتصادية تُهدد بانهيار ما تبقى من الاقتصاد اليمني الهش، وتُقوض أي فرص للتعافي والاستقرار المستقبلي، وتفرض تحديات هائلة أمام أي مساعٍ لإعادة بناء الاقتصاد في البلاد.

البدائل والحلول المقترحة :

لمعالجة التداعيات الاقتصادية الوخيمة الناتجة عن تقليص المساعدات الدولية في اليمن، يتطلب الأمر تبني استراتيجية شاملة تركز على التحول التدريجي من الاعتماد الكلي على الإغاثة الإنسانية إلى مسارات التنمية المستدامة، مع تعزيز الشراكات الفاعلة وإيجاد مصادر تمويل بديلة، تتركز المقترحات العملية التالية على تحقيق هذا التحول، تم ترتيبها حسب الأولوية والأهمية في سياق الأزمة الحالية

1. الدعوة لخطة انسحاب تدريجي للمساعدات متوازية مع التنمية

لتفادي تداعيات الصدمة المفاجئة لنقص التمويل، يتوجب على الحكومة اليمنية والمنظمات الدولية والمحلية تكثيف جهودها ومطالبة المجتمع الدولي، وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية، إلى وضع خطة واضحة ومُقننة للانسحاب التدريجي للمساعدات الإنسانية، على أن تتوازى هذه الخطة وتتكامل بشكل مباشر مع التقدم المحرز في مسارات التنمية المحلية، مثل استئناف تصدير النفط والغاز، وضمان تسليم رواتب الموظفين، وإعادة تفعيل المؤسسات الحكومية. هذا النهج يضمن عدم حدوث صدمة اقتصادية مفاجئة، ويُتيح للاقتصاد اليمني فرصة لبناء قدراته الذاتية تدريجياً وبشكل مستدام، مما يقلل من الاعتماد المزمن على المساعدات ويُمهد الطريق نحو تعافٍ اقتصادي حقيقي.

2. تمويل التنمية عبر الموارد المحلية وتفعيل المؤسسات

لتحقيق الاستدامة الاقتصادية على المدى الطويل، يجب التركيز على تفعيل الموارد الداخلية، يُعد الضغط من أجل إعادة تصدير النفط والغاز واستغلال هذه الموارد كرافد أساسي لتمويل الدولة أمراً حتمياً، الأهم من ذلك، يجب ضمان تسليم رواتب الموظفين الحكوميين بشكل منتظم خصوصا في مناطق سيطرة جماعة الحوثي، فهذه الخطوة تُساهم بشكل مباشر في إعادة تنشيط الاقتصاد المحلي عبر زيادة القوة الشرائية، وتحفيز الطلب الكلي، وتقليل الاعتماد على المساعدات المباشرة. يُمكن أن يمثل استئناف دفع الرواتب خطوة أساسية نحو بناء الثقة وتحقيق استقرار اقتصادي جزئي يُمكّن من التخطيط لمشاريع تنموية أكبر.

3. إعادة تفعيل وتعزيز الدعم الدولي التقليدي

بينما يتم العمل نحو التنمية، لا يمكن إغفال أهمية الدعم الحالي. يُعد استعادة جزء من الدعم الدولي التقليدي خطوة ضرورية في المدى القصير والمتوسط، ويتطلب ذلك إعادة التفاوض مع الإدارة الأمريكية بهدف استثناف بعض برامج الدعم الإنساني والتنمية الحيوية التي تم تقليصها أو وقفها، كما أن تعزيز الشراكات مع الدول الأوروبية والدول الإقليمية مثل السعودية وباقي دول الخليج، بالإضافة إلى الجهات المانحة الأخرى، يُعد أمراً بالغ الأهمية لتعويض الفجوة التمويلية الحالية والمساعدة في الفترة الانتقالية، يجب أن تتركز هذه المفاوضات والشراكات على إظهار الحاجة الملحة للاستثمار في مسارات التعافي الاقتصادي على المدى الطويل.

4. تعزيز الشفافية وتوسيع قاعدة الشراكات المحلية

لبناء الثقة وضمان استمرارية وفاعلية الدعم الدولي، من الضروري تعزيز الشفافية في آلية توزيع المساعدات الدولية وإدارة الأموال، هذا لا يُعزز فقط من مساءلة الجهات الفاعلة، بل يُشجع المانحين على الاستمرار في تقديم الدعم بفاعلية أكبر، في سياق التحول نحو التنمية، وضرورة اشراك القطاع الخاص والمجتمع المدني للعب دور أكبر في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ويُمكن تحقيق ذلك من خلال بناء قدراتهم، وتوفير بيئة مواتية للاستثمار، وإشراكهم في تصميم وتنفيذ المشاريع التي تُسهم في خلق فرص العمل وتوليد الدخل، هذه الشراكة ستعمل على الاستفادة من الخبرات المحلية وتُساهم في تحقيق نتائج أكثر استدامة.

5. البحث عن مصادر تمويل بديلة ومبتكرة

البحث عن مصادر تمويل متنوعة لتقليل الاعتماد على المساعدات التقليدية على المدى الطويل، يتضمن ذلك التوجه نحو صناديق التنمية الإقليمية والدعم الخليجي الذي يُمكن أن يُقدم تمويلاً طويل الأجل لمشاريع البنية التحتية والبرامج التنموية، وضرورة بناء الشراكات بين القطاعين العام والخاص في مشاريع خدمية وإنتاجية، والبحث عن آليات تمويل قائمة على الاستثمار الاجتماعي التي تُركز على الأثر التنموي طويل الأجل وتُعزز من استقلالية الاقتصاد.

6 . توطين العمل الإنساني وتبني نهج الترابط الثلاثي

ضرورة العمل على توطين العمل الإنساني من خلال تمكين الفاعلين المحليين وتقليل الكلفة التشغيلية للمنظمات الدولية، بما يعزز كفاءة الاستجابة ويضمن توجيه الموارد نحو أولويات المجتمعات المستهدفة، وتبني نهج "الترابط الثلاثي" الذي يدمج بين الاستجابة الإنسانية، والتنمية، وبناء السلام، مع مراجعة السياسات المعتمدة على توزيع السلال الغذائية، التي تعمل على ترسيخ الاتكالية، والتركيز بدلاً من ذلك على برامج تنموية تعزز سبل العيش والاستقلال الاقتصادي.

هذه المقترحات تتطلب تضافر الجهود من جميع الأطراف المعنية، بما في ذلك الأطراف اليمنية والمجتمع الدولي، لتحقيق تحول حقيقي يُمكن الاقتصاد اليمني من الوقوف على قدميه والابتعاد عن حلقة الاعتماد المفرط على المساعدات الخارجية.

ختامًا :

شكّلت المساعدات الدولية على مدى السنوات الماضية عاملًا حاسمًا في الحد من تفاقم الكارثة الإنسانية في اليمن، حيث كانت بمثابة شريان حياة لملايين المدنيين الذين وجدوا أنفسهم في مواجهة ظروف معيشية قاسية وسط انهيار مؤسسات الدولة وتدهور البنية التحتية، رغم الانتقادات المتكررة لكفاءة الأداء والتشغيل، فقد ظلت المساعدات الأممية وغير الأممية، إلى جانب تحويلات المغتربين، من العوامل المحدودة التي ساعدت في الحفاظ على الحد الأدنى من الاستقرار المعيشي داخل البلاد.

لكن التراجع الحاد في حجم التمويل، لا سيما خلال عام 2025، أظهر هشاشة الوضع الإنساني، حيث لم يتم تمويل سوى 9% فقط من خطة الاستجابة الإنسانية حتى مايو 2025، ما أدى إلى تعطيل قطاعات حيوية كالغذاء والصحة والتعليم والمياه، وزاد من فجوة الاحتياجات الإنسانية في بلد يعاني فيه أكثر من ثلثي السكان من الفقر وانعدام الأمن الغذائي.

من المؤسف أن قرار إيقاف أو تقليص التمويل، وخاصة القرار الأمريكي في يناير 2025، جاء دون اعتماد استراتيجية خروج واضحة، مما خلق فجوة عملياتية وفوضى مؤسسية انعكست بشكل حاد على المستفيدين، في ظل شلل واضح لمؤسسات الدولة وعدم قدرتها على توفير البدائل، تُركت ملايين الأسر في حالة من الضياع الإغاثي، ما يُعد سابقة خطيرة في إدارة ملفات المساعدات في سياقات النزاع المعقدة.

في موازاة ذلك، واجهت المنظمات الإنسانية تحديات متصاعدة في الوصول إلى المستفيدين، نتيجة القيود المفروضة من قبل السلطات المحلية، خاصة في المناطق الخاضعة لسيطرة جماعة الحوثي، والتي شملت الاعتقالات التعسفية للعاملين، ونهب المستودعات، وفرض رسوم وإتاوات غير قانونية، هذه العراقيل، إلى جانب غياب بيئة تشغيل آمنة، فاقمت من صعوبة إيصال المساعدات وزادت من معاناة الفئات الأكثر هشاشة.

إن استمرار انخفاض مستوى المساعدات الخارجية قد يؤدي إلى المزيد من زعزعة استقرار سعر الصرف وارتفاع معدل التضخم، وهو ما يضاعف الأعباء على الأسر الفقيرة، في مجتمع باتت الغالبية العظمى منه عاجزين عن تلبية احتياجاتهم الأساسية، وهو ما يُظهر بوضوح الأثر الاقتصادي المدمر لهذه التداعيات.

من خلال هذا التقرير نوجه دعوة عاجلة إلى المجتمع الدولي، والجهات المانحة، بضرورة التحرك السريع وتقديم التمويل الكافي لخطة الاستجابة الإنسانية، والعمل على استثناء اليمن من قرارات تقليص المساعدات، خاصة من قبل الولايات المتحدة الأمريكية، نظرًا للطابع الاستثنائي والحرج الذي تمر به البلاد، وإن استمرار غض الطرف وتجاهل هذا الامر قد يؤدي إلى كارثة إنسانية لا يمكن احتواؤها لاحقًا، ما لم يتم التحرك الفوري، المنسق، والمستدام لإنقاذ ما يمكن إنقاذه.

المصادر والمراجع:

- تقارير مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (OCHA) https://fts.unocha.org/plans/477/summary
- الأمم المتحدة في اليمن (تقرير حالة اليمن)
- خطة الاحتياجات والاستجابة الإنسانية في اليمن 2025
- تقرير منظمة اليونيسيف
- خطة الاستجابة الإنسانية لليمن 2025
- تقارير مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (OCHA). مرجع سابق
- موقع DW نقلا عن رويترز
- مدير الوحدة التنفيذية لمخيمات النازحين بمأرب (مداخله في ندوة نضمها مركز الدراسات والاعلام الاقتصادي في 2 يونيو 2025)
- تقرير برنامج الغذاء العالمي. https://reliefweb.int/report/yemen/wfp-yemen-situation-report-3-16-april-2025-enar
- ملحق خطة الاستجابة الإنسانية 2025
- تقرير صندوق الأمم المتحدة للسكان ومجموعة الحماية

STUDIES & ECONOMIC MEDIA CENTER
مركز الدراسات والإعلام الإقتصادي

مركز الدراسات والإعلام الاقتصادي أحد أهم منظمات المجتمع المدني اليمنية التي تعمل في الشأن الاقتصادي والتوعية بالقضايا الاقتصادية وتعزيز الشفافية والحكم الرشيد ومشاركة المواطنين في صنع القرار، والعمل على إيجاد إعلام مهني ومحترف

https://economicmedia.net/

اليمن ـ تعز - حي الدحي
00967-4- 249306

www.economicmedia.net
economicmedia@gmail.com
@Economicmedia
Economicmedia